



كلمة  
السيد وزير الفلاحة  
والموارد المائية والصيد البحري

بمناسبة المشاركة في أشغال الدورة 43 لمجلس  
محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

11- 12 فيفري 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة،  
يشرفني في بداية الكلمة أن أتقدم إليكم بأحر التحيات وأعبر لكم  
عن سعادتي بوجودي بينكم للمشاركة في أشغال الدورة 43

لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لسنة  
2020.

حضرات السيدات والسادة،  
إن القطاع الفلاحي والصيد البحري في بلادنا مثل منذ  
الاستقلال أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني وساهم في  
تحقيق جملة من الأهداف التنموية لبلادنا حيث ساهم خلال  
السنوات الأخيرة في الترفيع في مستوى النمو الاقتصادي و  
تحقيق الأمن الغذائي و تطوير الصادرات بالإضافة إلى الحد  
من ظاهرة النزوح و تثمين الموارد الطبيعية المتاحة و  
المحافظة على البيئة.

حضرات السيدات والسادة،  
لئن نجحت تونس إلى حدّ الآن في الانتقال الديمقراطي إلا أنها  
مازالت تواجه تحديات على المستوى الاقتصادي و  
الاجتماعي. و إذ نعول على شركائنا في دعم المسيرة التنموية و  
خاصة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي رافقنا في هذا  
المجال منذ السنوات الأولى من الاستقلال و لا يزال إلى حد  
الآن أحد الشركاء الرئيسيين في دعم القطاع الفلاحي، حيث  
استفادت تونس بمساهمة الصندوق في تمويل 15 مشروع في  
القطاع الفلاحي وخاصة مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة عن  
طريق قروض و هبات بقيمة جمالية قدرها 465 مليون دولار  
منها 3 مشاريع بصدد الإنجاز.

ومن خصائص المشاريع الممولة من طرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:

- ✓ توجّهها نحو المناطق الريفية الصعبة وخاصة منها المناطق الهشة وذات الدخل المحدود،
- ✓ مساهمة هذه المشاريع في فك العزلة على سكان المناطق الريفية و تحسين ظروف عيشهم بتوفير البنية الأساسية و وسائل الإنتاج وتقليص آثار الجفاف،
- ✓ الاعتماد على المقاربة التشاركية في تشخيص وإنجاز المشاريع مما مكن ترسيخ ريادة الأعمال والمبادرة عند المنتفعين وبذلك تشريكهم للعب دور هام فيها والمساهمة الفعالة في إنجازها،
- ✓ منح عناية خاصة للمرأة الريفية والشباب والعمل على تشريكهم في تحسين ظروف عيشهم.

حضرات السيدات والسادة،

و رغم مجهودات و إنجازات الوزارة، مازال القطاع يواجه بعض الصعوبات و العراقيل مرتبطة بندرة و هشاشة الموارد الطبيعية و بالتغيرات المناخية و مدخلات الإنتاج. و قد حتمت هذه الوضعية على وحدات الإنتاج و خاصة منها صغيرة الحجم والعائلية مجابهة جملة من التحديات

تتمثل بالأساس في رفع الإنتاجية و تنويع الإنتاج و ضمان استقراره و تثمين المنتج عبر التحكم في كلفة الإنتاج و المحافظة على الموارد الطبيعية و إحكام استغلالها فضلا على إيجاد موارد دخل إضافية لضمان ديمومتها.

ولذلك كانت من أهم محاور سياسة التنمية الفلاحية خلال الخماسية 2016-2020 تنمية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها والحد من تأثيرات التغيرات المناخية و معالجة الأوضاع العقارية ومقاومة تشتت الملكية وإحكام استغلال الأراضي الدولية الفلاحية إلى جانب النهوض بمنظومات الإنتاج وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان ديمومتها و دفع الاستثمار وتمويل النشاط الفلاحي علاوة على النهوض بالفلاحة الصغرى والعائلية وتدعيم دور الفلاحة في التنمية الريفية و ترشيد حوكمة قطاع الفلاحة والصيد البحري.

و في هذا الإطار، قام الصندوق خلال سنة 2018 بإنجاز دراستين، الدراسة الأولى تخص تقييم حقيبة المشاريع المنجزة خلال الفترة السابقة أما الدراسة الثانية فهي تخص إعداد البرنامج المستقبلي للفترة القادمة ( 2019-2024) الذي يهدف إلى مزيد الحرص على استهداف الفئات الناشطة والهشة من المنتفعين و بالأخص المرأة الريفية و الشباب عبر تمكينهم من تمويلات و فرص الاستثمار في أنشطة اقتصادية تهدف إلى خلق مواطن شغل جديدة و تحسين الدخل وذلك باعتماد الشراكة مع كامل الأطراف المتدخلة.

وسيقوم الصندوق في المرحلة الأولى من البرنامج المستقبلي (2019-2021) بتمويل مشروع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بولاية القيروان بمساهمة من الصندوق تقدر بحوالي 23 مليون دولار حيث تم إمضاء اتفاقية تمويل هذا المشروع يوم 10 فيفري 2020. كما سيتم في المرحلة الثانية من البرنامج المستقبلي (2022-2024) تمويل مشروع جديد سيتم تحديده لاحقا.

حضرات السيدات والسادة،

لا يسعني في ختام هذه الكلمة إلا أن أنوه بالدور الهام الذي يلعبه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للنهوض بهذا القطاع الحياتي في بلادنا باعتباره شريكا استراتيجيا لتونس كما نأمل في أن يواصل الصندوق دعم المسيرة التنموية لبلادنا غاية رفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات القادمة مع تجديد شكري وامتناني. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.